انتفاضة الأقصى..

عودة المخيم بالنضال الجامع

ورقة بحث

أيلول/ سبتمبر 2021

لاجئين
بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

شكلت انتفاضة الأقصى كمساحة زمنية وحدث شملت امتداداته معظم مناطق فلسطين، أرضية لتفاعلات كبيرة في بيئة المخيمات الفلسطينية، خصوصاً تلك الواقعة داخل الأرض المحتلة.

وإذا كان مشروع التسوية السياسية والنظام السياسي الناشئ بفعل اتفاقية أوسلو انصبت معظم مفاعيله على تفكيك البنى الوطنية والتنظيمية في المخيمات، فإن الانتفاضة حملت مساراً عكسياً.

اندلعت الانتفاضة الاقصى والتي يشار إليها أيضاً بمسمى الانتفاضة الفلسطينية الثانية، في 28 أيلول/ سبتمبر 2000، إثر اقتحام استفزازي قام به مجرم الحرب الصهيوني "ارئيل شارون" والذي كان زعيم المعارضة داخل برلمان الاحتلال آنذاك، وقد استشهد خلالها 4412 فلسطينياً وأصيب 48 ألفاً و322 جريحاً، بينما قُتل 1100 "إسرائيلي"، بينهم ثلاثمئة جندي، وجرح نحو 4500 آخرين.

هذا التفاعل بين الحدث أي التمرد الفلسطيني والقمع الاحتلالي العسكري الدموي، حمل سمات خاصة كونه تضمن أطول تمرد عسكري فلسطيني داخل الأرض المحتلة، كما أنه الأعلى من حيث درجة العنف

والدموية الممارس من قبل الاحتلال، فلقد خاضته قوات الاحتلال بأدوات الحرب منفلتة من حتى من أبسط القوانين والأعراف الناظمة للحروب، وتوسعت في ارتكاب الجرائم بحق الفلسطينيين، بل اخترعت أنواعاً جديدة من جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية تستحق أن تسجل باسمها والتي كان من أبرزها سياسة التصفيات واسعة النطاق، واستخدام الأسلحة الحربية ضد المتظاهرين ومسح مساحات زراعية و سكانية بأكملها.

المحور الأول: وقع الانتفاضة

الانتفاضة كمقولة سياسية داعمة

رغم وفرة العوامل التي أوصلت للانتفاضة، إلا أن شرارة إشعالها ارتبطت كثيراً بفشل مفاوضات "الحل النهائي" في كامب ديفيد، وما حملته هذه المفاوضات من محاولة لفرض تنازلات إضافية على الفلسطينيين تشمل تصفية لمعظم ملفات حقوقهم وخصوصاً حق عودة اللاجئين، وهنا تقف الانتفاضة كحدث ومقولة وظرف و تموضع سياسي في صف حقوق اللاجئين الذين تم تقليص مساحة المطالبة بحقوقهم في السنوات التالية

لتوقيع اتفاق أوسلو، ناهيك عن تكرار تداول صيغ مختلفة لحلول تتجاوز هذه الحقوق، ومبادرات انخرطت فيها شخصيات من السلطة الفلسطينية و(م ت ف)، وبمعناها العام شكلت الانتفاضة بيئة سياسية وتوجهاً فلسطينياً عاماً نحو خيار الاشتباك مع الاحتلال بدلاً من خيار التفاوض وعلى حساب سيادة سياسات التنسيق الأمني لسنوات سابقة، وهو ما كان بمجمله استعادة معتبرة لخطاب الحقوق الفلسطينية والثوابت الوطنية بشأنها، وما حمل معاني عميقة تتعلق بتصورات وموقف الأغلبية الجماهيرية المنتفضة من الحلول المطروحة ومن الحقوق ومن أدوات ونماذج العمل السياسي.

حررت الانتفاضةُ الفصائل والبنى التنظيمية والمجتمعية الفلسطينية من أسر القمع الأمني والقيود التي فرضتها السلطة على الفصائل الفلسطينية، خصوصاً تلك المعارضة للتسوية، وأعادت لها إمكانية تقديم خطابها وبرنامجها السياسي لبيئة متحفزة لرفض الاستسلام أمام القمع العسكري الاحتلالي العنيف، بما حملته هذه البرامج من رؤى متعلقة بقضية اللاجئين وحقوقهم.

وبذلك يمكن القول: إن الانتفاضة بكونها قتالاً ومواجهة شكلت تعبيراً عن انحياز فلسطيني ضد الاستسلام وجوهر مشروع التسوية – الذي اعتبر أن استعادة الحقوق من خلال المواجهة قد بات أمراً مستحيلاً، وتبنى محاولة استجلاب ما أمكن من خلال التفاوض– ورغم استمرار كتل رئيسية في البنية المهيمنة على القرار السياسي الرسمي في تبني التسوية والمفاوضات كخيار وحيد وأساسي، أو محاولتها اعتبار الانتفاضة أداة مناورة لتحصيل شروط تفاوضية أفضل، وحدثاً هامشياً سيتم تجاوزه لمصلحة استئناف "مسيرة السلام"، إلا أن الشارع الفلسطيني مضى تدريجياً نحو تبني خيارات على مستوى الفعل والمواقف و الانحيازات تغلق باب التسوية في تلك المرحلة وترفض أي رهانات تُسقط حقه في المواجهة من أجل نيل الحقوق الجماعية للشعب الفلسطيني.

استعادة التنظيم.. استعادة الجماهير

الوتيرة السريعة لتصاعد أحداث الانتفاضة وما خلقه العدوان العسكري الاحتلالي من احتياجات متزايدة، شكّلا رافعة وعامل ضغط أساسياً نحو استعادة معظم البنى الفلسطينية لتنظيمها الذاتي وصلاتها بالجماهير،

وانخراطها في مهمات محددة ومباشرة امتدت لمعظم مواقع وجودها الجغرافي، وهو أمر لم يقتصر على الفصائل التي نهضت بمهمات جماهيرية تطلبت قدراً كبيراً من الحشد والتنظيم، وأخرى تتعلق ببناء سريع لقدراتها العسكرية من نقطة الصفر تقريباً، وهو أمر لم يعني فقط استعادة الفصائل لوضعها التنظيمي السابق لقدوم السلطة، ولكن الامتداد لمساحات جديدة أكبر بكثير من تلك التي كانت قد شغلتها في نهايات انتفاضة الحجارة عشية قدوم السلطة، وبذات المقياس يمكن النظر لعملية التنظيم كواحدة من أكبر عمليات التسيس لشرائح جديدة من الجمهور الفلسطيني، وكذلك باعتبارها واحدة من أكبر ظواهر "الهجرة/ الانزياح السياسية" حيث توجهت الجماهير تدريجياً نحو الفصائل التي تبنت خيار المواجهة المسلحة مع الاحتلال، كما أن الفصائل حتى بما فيها حزب السلطة "حركة فتح" وجدت ذاتها ملزمة بتبني خطاب المواجهة في كثير من ممارستها على الأقل على مستوى بناها القاعدية والمتصلة بالجماهير.

كمثال يمكن النظر هنا لواحدة من الشواهد العينية التي حدثت في مخيمات قطاع غزة مع بداية الاجتياحات الاحتلالية الجزئية لأطراف

المدن والقرى الفلسطينية، حيث تم الاعلان عن تشكيل لجان شعبية طارئة لمواجهة هذه الاجتياحات وبادرت الجهات المسؤولة لتسجيل المتطوعين في نقاط نشرتها ببعض الميادين في المخيمات، وهو ما شهد انكباباً من مختلف الشرائح العمرية.

بالموازاة، أعادت معظم المؤسسات الأهلية والمجتمعية وبعض المؤسسات الحكومية تكييف ذاتها للعب أدوار جديدة تتصل بخدمة الانتفاضة ومواجهة التحديات التي تبعتها، لتحتل مشاريع مثل التدريب على الإسعاف الأولي، وتحضير خطط الطوارئ والعيادات الميدانية لمواجهة مخاطر الاجتياحات، وتنظيم أعمال الإغاثة بصيغها العاجلة أو بعيدة المدى.

أعاد ظرف المواجهة تنظيم المجتمع، و تسيس شرائح واسعة منه، وربطها ببنى تنظيمية بأشكال مختلفة، وبمواقف سياسية وانحيازات، وأعادت الأسئلة حول الموقف من الصراع والحقوق والمواجهة وأدواتها لصدارة الاهتمام، كما أعادت تمثل الفلسطيني لذاته كفاعل في حيزه المجتمعي والسياسي، هذه المعاني كان لها انعكاساتها على مستوى الشرائح

المعرضة أكثر من غيرها للتهميش في سنوات ما بعد "أوسلو"، ومجدداً استعاد الاعتبار النضالي دوره في منح الوزن والتأثير الاجتماعي وتشكيل رافعة لشرائح وأفراد افتقدوا لموارد الصعود والتأثير في بيئة السلطة/ التسوية.

هنا يجب الإشارة إلى أن المخيمات كانت مسرحاً لجزء من الأحداث المفصلية في الانتفاضة، سواء على مستوى أدوارها المختلفة في تصدير فعل التمرد بشقيه الجماهيري والعسكري، أو باستهدافها بالعمليات العسكرية الاحتلالية والمجازر التي طالتها ضمن هذه العمليات.

مخيمات جنين وبلاطة وجباليا ورفح ترسخت كأسماء ومعاني مرتبطة بالانتفاضة، وباتت حالات الصمود التي تكرست في عدد من المخيمات هي الجزء الإيجابي الذي تميل ذاكرة الفلسطيني للاحتفاظ به، وربما هذا تحديداً ما جعل المخيمات وغيرها من المفردات ذات الرمزية في سياق التمرد والمقاومة هدفاً للسياسات الدعائية المضادة التي اقترحت ونفذت في سياق التعامل الأمني لإخماد الانتفاضة ثم منع تجددها.

هذه التجارب التي مرت بها المخيمات لم تكن مساحة للترميز فحسب، ولكن أيضاً لتكدس جزء كبير من البنى التنظيمية في المخيمات، وهو ما سمح ببناء تصورات وتمثلات للذات لدى أهالي المخيمات، حول دورهم ضمن الكفاح الوطني وأيضاً مكانة قضيتهم كمحور للصراع.

المحور الثاني: ساحة الحرب.. ثمن الحرب

لعل واحدة من أهم الجوانب التي مثلتها الانتفاضة هو كشفها عن مقاربة كل من الفلسطينيين والسلطة الاستعمارية الصهيونية للصراع، وامتداد هذا الصراع لمساحة أوسع من الاشتباك الميداني وكفاح الفلسطينيين من أجل حقوقهم في وطنهم ومحاولة المستعمر قمع هذه المطالب والتحركات، فلقد شكلت ديناميات الانتفاضة كأول تمرد عسكري كبير- جماهيرياً سبقته جولات عدة منذ عام النكبة 1948 أبرزها الانتقفاضة الأولى عام 1987، وأحداث يوم الأرض عام 1976 داخل الأرض الفلسطينية المحتلة عام1948.

وفي هذا السياق تكونت وتطورت رهانات مختلفة لدى طرفي الصراع بناء على تشكلات قراءة كل منهما للآخر وتمثله لذاته، وليس من الغريب أو المستغرب أن علاقة السكان بالارض كانت محوراً أساسياً في هذا الاشتباك الواسع، وإذ لجأ المستعمر لأدواته العسكرية الثقيلة واستخدمها دون ضوابط تذكر ضد جموع الفلسطينيين، فلقد تمترس النضال الفلسطيني في كثافة الديموغرافيا التي تشكلت أساساً بفعل اللجوء الفلسطيني 1948، وفي مقابل الدبابة كآلة قتل وترويع ثقيلة وضخمة كان المخيم خياراً فلسطينياً للتحصن في وجه آلات القتل الصهيونية، في نموذجين منفصلين يمكنهما تناول أبعاد هذه المقاربة، الأول: هو نموذج مخيم بلاطة الذي ارتبطت محاولة الاحتلال العسكرية بقائد أركانها الحالي "أفيف كوخافي"، لتطويعه، والثاني: هو معركة ومجزرة مخيم جنين، هذا إلى جانب شواهد عدة منفصلة حول سياسات الإخضاع التي طورها المستعمر في مقابل أدوات البقاء والصمود التي حاول الفلسطيني بناءها وتوظيفها، وهي جدلية تكتسب أهميتها من دورها في الأبعاد المستقبلية لهذا الصراع... بقاء الفلسطيني ومواصلته الكفاح لأجل

حقوقه وأهدافه الإنسانية والوطنية، وسعي المستعمر لتطويع هذا البقاء وإخضاعه والقضاء على أي معاني سياسية أو هوياتية له.

مع بداية انتفاضة الأقصى، انخرط فيها مخيم بلاطة الذي يشغل أقل من 300 دونم داخل حدود مدينة نابلس، ويبلغ عدد سكانه أكثر من 20 ألفلاجئ فلسطيني، فيما بلغ عدد شهداء المخيم في الانتفاضة حوالي 180 شهيداً هم أكثر من ثلث شهداء محافظة نابلس، بجانب أكثر من 450 أسير من ذوي الأحكام العالية والمتوسطة، ومئات أخرى من الجرحى، وعشرات المطلوبين الذين لاحقهم الاحتلال لسنوات، وقدم المخيم عدداً من رموز العمل الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، و شخصته المنظومة العسكرية الاستعمارية باعتباره بؤرة أساسية للتمرد ضدها،

في مواجهة التكدس السكاني والعمراني للمخيمات ودوره في النضال الفلسطيني/ الانتفاضة، حاولت المنظومة العسكرية الاحتلالية إعادة إنتاج فكرها العسكري، متبنية مقولات متصلة بعلم الاجتماع وبتقييمها ونظرها للمجتمع الفلسطيني، وكانت واحدة من أبرز "مطالعاتها الجديدة"

والسياسات الناتجة عنها، ما اصطلح عليه *"السير من خلال الجدران"* والذي ارتبط بقيادة "افيف كوخافي" لاجتياح مخيم بلاطة في نيسان/ إبريل 2004، التي تمحورت حول تحويل بيوت اللاجئين الى "ممرات آمنة" للجنود، ساروا فيما بينها من خلال إحداث فتحات في الجدران المتلاصقة في المخيم المكتظ بالمنازل، وهو ما احتفت به المؤسسة العسكرية الاستعمارية الصهيونية وامتد الاحتفاء به لحيز واسع من عسكربي المنظومات الاستعمارية الغربية اجمالاً.

"الانثيال السربي" كما أسماه كوخافي من خلال بيوت المدنيين اللاجئين المكتظة بالأطفال، لم يسعف نظيره قائد قوة المظليين التي حاولت اقتحام مخيم جنين بعد ذلك بوقت قصير، فقتل قائد القوة الرئيسية للاقتحام، بجانب أكثر من 29 جندياً صهيونياً، وهو ما استدعى سياسة أخرى تعكس جانباً آخر من تصورات المؤسسة العسكرية الاحتلالية عن المخيمات كوجود مضاد لمقولاتهم السياسية منها كما العسكرية، أرادوا مسحها من الوجود.

جرافات DN9 أمريكية الصنع وتحت غطاء قصف كثيف من الطيران الحربي والمدفعية، هدمت بيوت المخيم وصنعت موضعها شوارع جديدة سارت من خلالها الدبابات، لم يسر جنود الاحتلال من خلال الجدران، قاومتهم بيوت اللاجئين، فسارت الجرافات فوقها وفوق ساكنيها، وهي أسطورة اخرى قد لا تبدو صالحة للتسويق دوليا حول ما تسميه "مكافحة الإرهاب".

واحدة من العمليات العسكرية الرئيسية التي شنها جيش الاحتلال أطلق عليها "أرئيل شارون" اسم "حديقة الملك"، ضمن سياسة سماها العسكريون في منظومة الاحتلال "الحلاقة"، وتتمثل هذه السياسة في هدم المنازل الفلسطينية في محيط المستوطنات وتجريف الأراضي الزراعية، بما يخلق مساحات فارغة ومفتوحة دون أي عوائق بصرية.

"حديقة الملك" التي اصطلحت على تسميتها العسكرية الصهيونية كانت إزالة لصفوف من المنازل على أطراف مخيمات اللاجئين غرب خانيونس جنوب قطاع غزة، حيث كان الجنود وضباطهم يرغبون بإطلالة أوسع

تمكنهم من إطلاق النار بأريحية من ثكناتهم ودباباتهم وأبراجهم إلى قلب المخيم المجاور.

غالباً ما شكلت مخيمات اللاجئين في الأرض المحتلة مظهراً مناقضاً للسردية التي قدمتها المنظومة الاحتلالية عن ذاتها وعن وجودها في هذه الأرض، بقاء اللاجئين في هذه التجمعات التي تحمل مسمى قضيتهم وتشير على نحو دائم وبوجود مادي وبشري واضح لما جرى في العام 1948 كان يعني أن ما سماه الاحتلال "حرب الاستقلال" لم تنته ابداً، وأن هؤلاء البشر قد طردوا من أرضهم ويسعون للعودة إليها، يقيمون في أقرب نقطة ممكنة لها، يعانون ظروفاً مأساوية ولكنهم يحلمون بالعودة ويشعلون التمرد مرة تلو الأخرى، هذا التمرد الذي أشار بوقائعه –في محطات مختلفة– وخصوصاً خلال انتفاضة الأقصى إلى أن المؤسسة العسكرية للمنظومة الاحتلالية ليس بامكانها أن تركز في تقديم ذاتها كعقلية "مبدعة"، فالصفة الغالبة، والشاهد الحي وساحة معاركها أي أرض المخيم تؤكد أنها بالأساس مجرمة

و هنا لا يمكن القفز عن واحدة من الإشارات الهامة التي لا يجب إغفالها على الصعيد الرمزي كون الاسم الأول الذي حمله مخيم جنين في بداية نشأته كان اسم "مخيم العائدين" ومن ثمة "مخيم المحطة"، إلا أن اسمه النهائي الرسمي والشعبي استقر على اسم مخيم جنين.

المحور الثالث : تقويض النضال.. قهر المخيم

عوامل عدة ساهمت في لعب المخيمات دوراً أساسياً في كل تمرد فلسطيني ضد المستعمر، يمكن فهمها ارتباطاَ بالسياق التاريخي لنشوء المخيمات ولقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما انعكس على فهم اللاجئين لدورهم وفرصهم وكذلك تاريخهم وعلاقة ممارساتهم السياسية في الحاضر بهذا التاريخ وآمالهم وتخيلاتهم للمستقبل.

- لا زال معظم اللاجئين يستذكرون نكبة العام 1948 لا كهزيمة عسكرية للجيوش العربية أدت لاحتلال بلدهم فحسب، ولكن كجريمة واسعة النطاق طالتهم جميعاً بالتهجير، مرت من خلال قتل أعداد منهم بعدد كبير من المجازر، ذاكرة محورها وقع ألم هذه

الجريمة عليهم، سلب موضع عيشهم وعالمهم، حلمهم بالعودة، والتنكر الدولي لهذا الحلم، هذا مصنع للتمرد الدائم، لم تنقصه الأدبيات التي أنتجتها أجيال متعاقبة من اللاجئين.

- انخراط أعداد كبيرة من اللاجئين في الفصائل الفلسطينية المختلفة وأدواتها العسكرية والجماهيرية الهادفة لمواجهة منظومة الاحتلال والتهجير، وفي منظور هؤلاء كانت هذه طريقتهم للعمل من أجل تغيير واقعهم وتحقيق حلمهم بالعودة، وهو ما جعل من المخيم دائماً نطاق وفرة لخبرة التمرد والانتفاض عند كل هبة فلسطينية جامعة.
- طبيعة الديموغرافيا التي فرضها التهجير وظرف اللجوء، فلقد أسهم الحيز الضيق في خلق غابات من المنازل تشكل عقدة وموضع استفزاز لأي منظومة قهر، وموضع استعصاء لعمليات العسكر الصهيوني بصيغها المختلفة.

- جرائم الاحتلال المتعاقبة بحق الفلسطينيين عموماً واللاجئين في هذه المخيمات شكلت محفزاً إضافياً لانخراطهم الدائم في فعل التمرد والمجابهة لهذه الجرائم.
- مقولات مشروع التسوية تجاه اللاجئين وقضيتهم شكلت عاملاً هاماً في توثب اللاجئين نحو التمرد ضد خيار الاستسلام للمستعمر والتفريط بحقوقهم.

مع انحسار الانتفاضة في الضفة المحتلة، لجأت المنظومة الاحتلالية لبناء سياسات خاصة لمنع تكرار التمرد، وهو مسعى تماهت معه السلطة الفلسطينية ضمن تفاهمتها مع الاحتلال ورعاتها الدوليين لإعادة بناء دورها في مرحلة ما بعد الانتفاضة.

هذه السياسات جاءت بتفاصيل كثيرة في جوانبها التنفيذية واستهدفت المجتمع الفلسطيني بأسره، وسعت غالباً لإسقاط رغبته في المواجهة ودفعه نحو نوع من الاستسلام المريح الذي يكفل احتلالاً مريحاً أيضاً لصانع هذه السياسات.

فيما يتعلق بالمخيمات وجموع اللاجئين غالباً ما تم اشتقاق فروع خاصة من سياسات التطويع، لم تنفصل عن السياق الأساسي والمركزي، ولكن حاولت استخدام ظروف المخيم ضده، وتمحورت في خطوطها الرئيسية نحو منح المحتل فرصة وخيار استخدام القمع الخشن متى ما رأى أن أدوات التطويع لا تقوم بدورها.

1- السعي لتصفية قضية اللاجئين بشكل نهائي من خلال مساعي ومبادرات من الحليف الأمريكي للاحتلال، ومحاولة جر أنظمة عربية عدة للتعاون مع هذا المسعى، وهو ما عكسته سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وخصوصاً سياسة إدارة دونالد ترامب.

2- محاولة إسقاط الآمال السياسية للاجئين الفلسطينيين، والتي تحفز كفاحهم، من خلال الهبوط بسقف السلطة الفلسطينية والحكومات العربية فيما يتعلق بمطالباتها بشأن حقوق اللاجئين، وهذا بدا بشكل مبكر في الصيغة الملتبسة التي تبنتها المبادرة العربية للسلام بشأنهم، والتي جاءت في ذروة الحملة العسكرية التي طالت المخيمات ضمن اجتياح شامل للضفة نيسان 2002.

3- تقديم مقاربات تتناول مأساة اللاجئين الفلسطينيين ومعاناتهم بمعزل عن مسبباتها، تركز على سوء أوضاعهم المعيشية وحتى على الأثمان الباهظة التي كبدتهم إياها الجرائم الاحتلالية، باعتبار وجوب تجنبها مستقبلاً والعمل على اختطاط سبيل مختلف لمستقبل فلسطيني المخيمات في الأرض المحتلة.

4- إدانة المخيمات وإسقاط رمزيتها وطنياً وإنسانياً من خلال خطاب يربطها بأشكال الفوضى والفلتان الأمني والجريمة، وهي سياسة تورطت فيها جهات فلسطينية مختلفة بقصد أو بغير قصد.

5- محاولة تفكيك البنية التنظيمية للفصائل المختلفة، وحرمان المتبقي منها من أي استقلالية كانت تتمتع بها سابقاً، وربط هذه البنى بالسلطة من خلال التوظيف ضمن مؤسسات ذات طبيعة انضباطية مثل الأجهزة الامنية، وهي سياسة تم تقديمها تحت مسميات مختلفة مثل استيعاب المطاردين أو اتفاقية العفو عن المطلوبين ووقف ملاحقتهم من جانب الاحتلال، أو حتى المطالبة بحصص توظيفية للمخيمات ضمن السلطة الفلسطينية.

6- إدانة المقاومة ومعظم أشكال التمرد ضد الاحتلال، ضمن الخطاب الرسمي للسلطة الفلسطينية، واتباع سياسات أمنية تضيق على الفصائل والمنخرطين في صفوفها.

7- إعادة تشكيل دور المؤسسات الأهلية والمجتمع المدني ومؤسسات المجتمع المحلي، عبر أجندة التمويل الخاصة بالمانحين، وعبر ضبط الخطاب والنشاط العام وخلق بيئة تركز على مفاهيم التنمية تحت الاحتلال، وإمكانية إدارة حياة ومسار للنمو يتجاهل وجود الاحتلال بدلاً من تحديه ومجابهته.

مصادر:

كتاب يوميات انتفاضة الاقصى : دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

كتاب الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان الى انتفاضة الأقصى

بوابة اللاجئين الفلسطينيين، المخيّمات في الانتفاضة الثانية.. من الارتجال إلى قيادة العمل النضالي

بوابة اللاجئين الفلسطينيين عقدان على الانتفاضة الثانية .. ودور محوري للمخيمات

وكالة وفا مخيم بلاطة مسرح مفضل لعمليات جيش الاحتلال الإسرائيلي

مدونة باب الواد "أفيف كوخافي": أسطورة عبور الجدران والإبداع في مواجهة غزّة

وطن للأنباء كيف لعبت المخيمات دورا محوريا في انتفاضة الاقصى؟

عصري فياض: معركة مخيم جنين في نيسان من العام 2002